مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

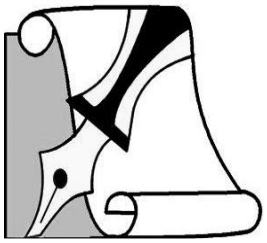

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تقدير نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

1 ــ إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 ــ الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 ــ بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 ــ إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

ميزت لبنان خلال الأيام الماضية حركة الاعتراض الشعبي لدى اللبنانيين على أداء الحكومة، برغم أن هذا الأمر لم يتمظهر جليا سوى في حركة خجولة في الشارع، إلا أنه كان من الملاحظ ان الانتقادات تصاعدت ضد العهد، رئاسة الجمهورية تحديدا، في ما اعتبره رئيس الجمهورية ميشال عون استهدافا سياسيا له.

وقد جاء ذلك في ظل وضع إقليمي ضبابي، آخذ نحو الاستقرار بسبب عوامل عديدة لعل أولها شدة موقف محور المقاومة في المنطقة الذي أجبر المحور المضاد على طلب التفاوض، اضافة طبعا الى الازمة الداخلية والمعقدة التي يعاني منها الرئيس الاميركي دونالد ترامب.

إستهداف المقاومة ولبنان

في خضم ذلك، لا يزال الاستهداف الأميركي للمقاومة وللبنان قائما، وتكبر الاعتراضات داخل إدارة ترامب على لبنان والعهد والحكومة، وبينما يبدو موقف حزب الله متينا في الداخل، من المفيد عرض رؤية المحور المضاد والذي يسرده متابعون للموقف الأميركي.

يتحدث هؤلاء عن مناخٍ استياء أميركي عام متزايد من لبنان، منذ بداية عهد ترامب، وإذ يحرص الاميركيون على تفهم الخصوصيات اللبنانية، لجهة التعامل الاضطراري مع حزب الله، بصفته أحد المكونات السياسية والطائفية الأساسية، فإنهم يأخذون على الحكومة اللبنانية وبعض الإدارات والأجهزة سلوكها المخادع في هذا الملف، بينما يتذمرون من أداء رئيس الجمهورية ميشال عون.

وتعتبر واشنطن أن الإدارة الرسمية اللبنانية لا تتورع أحيانا كثيرة عن مساعدة الحزب ماليا وأمنيا، ثم تخفي هذه الحقائق أو تدعي عدم معرفتها بها .ولطالما نقل الأميركيون رسائل إلى المسؤولين اللبنانيين يناشدونهم فيها بأن لا تخفوا الحقائق عنا لأننا نعرف الكثير .وهذا المناخ هو ما نقله مساعد وزير الخزانة مارشال بيلنغسلي إلى لبنان، مرة أخرى، في زيارته السريعة أخيرا، وإن بدا ديبلوماسيا في كلامه أحيانا، لكنه كان متشددا في المضمون وهو ما أبلغه أيضا إلى رئيس الحكومة سعد الحريري في زيارته واشنطن في آب الماضي.

هذا مع العلم، طبقا لرواية بعض العارفين بالسياسة الأميركية المعادية للبنان، أن وزارة الخزانة الأميركية كانت أبلغت الى النظام المصرفي اللبناني، منذ العام2016 ، بوجود شكاوى من عمليات التفاف على قانون العقوبات الأميركية الذي يستهدف حزب الله، يقوم بها بعض المصارف اللبنانية .لكن الوفود اللبنانية التي زارت واشنطن ساعية إلى تجميد التدابير ضد لبنان، قدمت الكثير من التطمينات والوعود، إنما لم يحدث تغيير في الواقع .ويقول البعض إن هذا الأمر أوحى للأميركيين أن الكثيرين من أركان السلطة السياسية في لبنان يفتقرون إلى النزاهة والصدقية، وإلى الاحتراف في إدارة شؤون البلد، في ظل محاولة مكشوفة لاختزال متزايد لموقف لبنان بسياسة الحزب.

وكانت الإدارة الأميركية تدّعي مراراً وتُسمِع اللبنانيين كلاما مفاده أنها تريد مساعدة لبنان للحفاظ على متانة القطاع المصرفي، وتقول لهم إننا لذلك نعتمد أسلوب الضغط التدريجي الطويل الأمد، ولكن، لا تضطرونا إلى أن نستخدم أسلوب الصدمة، أي الضربة الساحقة.

وينقل أتباع واشنطن في لبنان أن هناك أوراقا عدة يمكن أن يستخدمها الأميركيون، والأبرز هي الدعاوى التي تقدم بها متضررون في الولايات المتحدة في حق مؤسسات مصرفية لبنانية . وأكبرها هي تلك التي قبلتها المحكمة، مطلع العام الجاري، وتتضمن ادّعاء قرابة الألف شخص، وتستهدف 11 مصرفا لبنانيا .والدعوى مبنية على ادّعاء أن هذه المصارف ساهمت في نقل أموال لحزب الله وتبييضها، ما أدى إلى دخولها النظام المصرفي الأميركي، وقام المدعون بإبلاغ مصارف المراسلة في نيويورك بالدعوى.

وقد تؤدي الدعوى إلى أن تعلّق مصارف المراسلة تعاملها مع السوق اللبنانية، ما يعني شل التحويلات بالدولار إلى لبنان .أو قد يتم تجميد الأرصدة فيها، تحت عنوان منع تهريبها من الولايات المتحدة، بناء على طلب محامي المدعين، وهذا يعوق طبعا القطاع المصرفي اللبناني.

هي سياسة تهويل تلجأ إليها واشنطن ولن تتراجع عنها قريبا، مؤدّاها أنه سيكون خطرا أن تنفذ الإدارة الأميركية تهديداتها باعتماد أسلوب الصدمة أو العقاب الجماعي ضد لبنان، لأن ذلك يتسبب حتما بالانهيار .لكن أكثر ما يدعو إلى القلق هو التوقيت، حسب أصحاب هذه الرؤية أو

لنقل المعلومات، فالولايات المتحدة التي تمضي في إطلاق تحذيراتها تعرف جيدا، ومنذ زمن بعيد، أن هناك حالة من التعايش القسري بين مصارف لبنان وحزب الله وأمواله ولبنان واقع في الوقت الحاضر على خط التماس الأميركي -الإيراني .فهو إحدى جبهات القتال .وتخيّر الإدارة الأميركية الدولة اللبنانية بأن ارتضاءها أن تتضامن مع إيران سيدفع الولايات المتحدة إلى التعامل معها على هذا الأساس.

يؤكد هؤلاء بأن لبنان يقع في قلب الاهتمام الأميركي، سواء على المستوى العسكري الأمني أو على المستوى الاقتصادي، إذ سيكون عضوا مفترضا في نادي الدول النفطية .يذهب هؤلاء في التهويل بأنه بمجرد تصنيف مصرف لبناني هو جمال تراست بنك متعاونا مع حزب الله هذا الأمر أدى إلى اختفائه نهائيا عن الخريطة .فكيف الأمر إذا عمد الأميركيون إلى توسيع تصنيفاتهم لتشمل مساحات وأماكن أخرى أكثر أهمية وحساسية؟

هنا بالذات يكمن الترويج لأسلوب الصدمة الذي يتخلّى فيه الأميركيون عن أسلوب التدرج في استهداف لبنان، علماً أن الموضوع النفطي قد يكتب تاريخا جديدا للمنطقة ولصراعاتها، مع العمل الأميركي المقونن لإقامة تحالف اقتصادي وأمني بين الولايات المتحدة ومثلث اليونان وقبرص واسرائيل، للدفاع المشترك بينهم في مجال الغاز والبترول في منطقة شرقي البحر الابيض المتوسط، على أن تعلن واشنطن إنشاء مركز متخصص للتعاون في مجال الطاقة بين البلدان الأربعة .وهذا يعني بكل بساطة السماح باستعمال القوة العسكرية لحماية مصالح هذا التحالف، ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن الحزبين الأميركيين، الجمهوري والديموقراطي، منخرطان فيه، وبالطبع، بدفع هائل من اللوبي اليهودي.

لذا، قد يلجأ الأميركيون إلى تكثيف زياراتهم إلى لبنان عبر جولات مساعد وزير الخارجية الاميركية الجديد ديفيد شينكر، الذي سيزور لبنان قريبا وهو المعروف بعدائيته.

هذا التصعيد الأميركي، وإن كان من غير المرجح له الاستمرار نتيجة ضعف موقف واشنطن في الإقليم وحساسية موقف ترامب داخليا، يروج له بقايا ما يعرف بثوار 14 آذار الذين يقرأون

كعادتهم في شكل خاطئ سياسة واشنطن في لبنان، وهي التي أتى تخلّيها الأخير عن حليفها الكردي في سوريا كإثبات جديد على عدم وفائها لحلفائها المفترضين.

لكن هؤلاء، ببنائهم على الأوهام، أو التمنيات، يستقوون ببناء الولايات المتحدة في منطقة عوكر مقرا لطاقمها الديبلوماسي ستفوق تكاليفه المليار دولار، وصف بأنه أكبر من سفارة، لكنه أصغر من قاعدة عسكرية .ووفق المحللين، هي إشارة إلى مدى الأهمية التي توليها واشنطن لنفوذها في لبنان، أو لموقع لبنان قاعدة لنفوذها في الشرق الأوسط.

يقول أميركيو لبنان بأنه ليس في لبنان جيش أميركي أو فصيل لبناني مسلح يشكل جزءا من المنظومة العسكرية الأميركية، علما أن واشنطن وأدواتها ينشطون أمنيا في لبنان، ولكن، واقعيا وفي المقابل، للولايات المتحدة دور لا يمكن تجاوزه .فهي الضامنة لأمن الحدود اللبنانية جنوبا، وبدعمها المباشر يستطيع الجيش اللبناني ضمان سلطته على الحدود الشرقية، وبه تخلص من تنظيم داعش صيف العام2017 ، والسلاح الأميركي هو العمود الفقري للجيش اللبناني .وعبثا حاولت موسكو أن تنافس واشنطن في تسليحه، إبّان زيارة الرئيس ميشال عون لموسكو، العام الماضي .فقد رد الأميركيون بالتهديد بسحب اليد من لبنان عسكريا وماليا وديبلوماسيا، فتراجع اللبنانيون فورا.

في اعتقاد محللين مستقلين أن الأميركيين يستخدمون القوة الناعمة وغير المباشرة في لبنان، ولا مجال لتركيب السلطة في لبنان إلا عبر الضوء الأخضر الأميركي .وعلى الأقل، تحتفظ واشنطن بالقدرة على ممارسة الفيتو والتعطيل، وليس دعمها للزعيم الاشتراكي وليد جنبلاط ببعيد.

في مراحل سابقة، خلال الحرب الأهلية في لبنان، كان لواشنطن حلفاء يؤمنون توازنا حقيقيا، بالمعنى السياسي والعسكري، مقابل القوى المناوئة .ولكن، بعد اتفاق الطائف، تراجعت واشنطن امام النفوذ السوري في لبنان، مع الاحتفاظ بسطوتها .ولم تغير واشنطن نظرتها إلى هذا الملف إلا مع إدارة الرئيس جورج بوش الإبن، العام2005 ، عندما نضجت الظروف لمحاولة تغيير المعادلة في الشرق الأوسط، وهو ما ثبت فشله عبر وأد ولادة ما اعتبرته العام 2006 وزير

الخارجية كوندوليسا رايس شرق أوسط جديد، وذلك طبعا عبر انتصار المقاومة في حرب تموز من ذلك العام.

اليوم، يحاول حلفاء أميركا تنفس الصعداء، هم تلقوا دعم واشنطن العام2005 ، ومعها وصلوا إلى السلطة، لكنهم خسروا تدريجيا وصولا الى تسويةالعام 2016 التي أتت بالعماد عون رئيس للجمهورية وزعيم تيار المستقبل سعد الحريري رئيسا للحكومة.

وفي واقع الحال، تنظر واشنطن إلى الحريري وجنبلاط وزعيم القوات اللبنانية سمير جعجع بعين الحلفاء، لأنهم يصطفون في محورها، إلا أن الهوامش التي يمتلكها هؤلاء ضيقة، بينما يعلو صراخ آخرين أبرزهم حزب الكتائب، لكن حدود تأثيرهم في المعادلة يبقى إعلاميا أكثر من كونه ناتجا عن قوة على الأرض.

وبينما يمكن القول أن الهجمة الاميركية على لبنان ستفشل في إعادة حلف واشنطن مع لبنان ما قبل اتفاق الطائف، فإن من المنطقي أيضا عدم التسرع في نعي اندحار الولايات المتحدة عن لبنان، إذ لا يزال رصيدها قويا في المؤسسات الرسمية الحيوية، ولا سيما الجيش ومصرف لبنان . كما أن لبنان الرسمي يحتاج إلى التغطية الأميركية على مستويات مختلفة، وعندما يهدد الأميركيون بتوسيع دائرة العقوبات لتشمل حلفاء حزب الله، حتى أولئك الذين ليسوا من الطائفة الشيعية، فإنما يحاولون شد القبضة إلى الحد الأقصى.

لكن من الجدير القول أنه برغم كل ذلك، لن يعدو التعاطي الاميركي في وجه الحزب عن كونه ضغطا وإضفاء بروباغندا معادية تؤذي البلاد، لكنها لا تسقطها، فممنوع دوليا أن تقع الحكومة المركزية اللبنانية، ولبنان عموما، تحت سيطرة أية قوة دولية أو إقليمية.

كيف قارب عون الأزمة الأخيرة؟

قد لا تكون البلبلة التي حدثت في البلاد في الأيام الأخيرة والتي هزت ثقة المواطنين بدولتهم ماليا واقتصاديا، في إطار مؤامرة كبرى على البلد، إلا أنه يمكن القول أن أياد خارجية قد أدت دورها

في هذا الإطار وهو ما جاء بالتزامن مع مواقف متقدمة أدلى بها الرئيس ميشال عون في الأمم المتحدة.

كان لعون مواقف هامة خاصة على صعيد قضية النازحين السوريين في لبنان ومؤداها أنه للصبر حدود على هذا الصعيد، كما ينقل عنه عارفوه في معرض مقاربته++/ ملف النازحين الذي يضعه ضمن أولوياته الأساسية .هو تعمد أن يوجه إلى كل من يعنيه الأمر رسالة واضحة، من/ نيويورك، بأنه يقترب من لحظة تغيير قواعد التعامل مع هذا الملف، ما لم يبدل أصحاب القرار الدولي سلوكهم الملتبس.

كان القرار الاستراتيجي يتمثل في الانفتاح على الرئيس السوري+/ بشار الاسد لتسهيل عودة النازحين ما يعتبره عون أقل من كلفة بقاء هؤلاء على الأراضي اللبنانية .والواقع أن التواصل اللبناني مع السلطات السورية قائم على مستويات رسمية مختلفة وهو ما يعرفه كثيرون ويعلمون تفاصيله، لكن موقف عون يندرج في سياق زيادة جرعات الضغط على الممسكين بمصير النازحين، دوليا واقليميا، لدفعهم إلى تسهيل عودتهم، وهو خيار لجأ إليه أخيرا بعد فشل كل الوعود بينما ينحدر لبنان اقتصاديا نحو الأسفل.

وقد تم رصد انفتاح بعض+/ الدول العربية على سوريا بعد سنوات من القطيعة، كما فعلت /الامارات العربية المتحدة والبحرين، وقبلهما دول هامة كمصر، وحتى الجانب السعودي خفف نبرته العدائية حيالها، وبات لبنان غير محرج على هذا الصعيد.

سيتخذ هذا الأمر وقتا لكنه سيأتي يوما وسيفيد في وضع الدولة السورية أمام مسؤولياتها كما يطالب أعداءها الذين يدّعون عدم رغبتها في إعادة النازحين .وقد بات الأمر مقلقا في ظل السلوك المريب والمتمادي للمجتمع الدولي الذي يفعل كل ما من شأنه أن يشجع النازحين على البقاء حيث هم، بدل أن يحفّزهم على الرجوع، لا بل إنه يشجعهم على البقاء!

وكان الغريب أن مجرد تلويح رئيس الجمهورية من على منبر+/ الأمم المتحدة بالتفاوض المباشر مع الدولة السورية لحل معضلة النازحين السوريين، إذا استمرت بعض العواصم والمنظمات

الدولية في عرقلة عودتهم، وذلك على قاعدة أن المصلحة اللبنانية العليا فوق كل اعتبار، واجهه تسارع في الانتقادات له وتزامن ذلك مع ما حدث داخليا في لبنان.

يرى الرئيس عون أنها ليست صدفة على الإطلاق، هي خطة خارجية ولديها أدواتها الداخلية، بالرغم من أن موضوع النازحين يعد بمثابة الخطر الوجودي والكياني الذي يمكن أن يهدد لبنان جراء وجود هذا العدد الكبير من النازحين على أرضه، خصوصا وأن الحرب توقفت في معظم الأراضي السورية.

في هذا الوقت، يستمر تواصل الرئيس عون مع الرئيس الاسد عبر مستشار عون الوزير السابق +/بيار رفول،_الذي لا يزال يزور دمشق من حين إلى آخر حيث يلتقي كبار المسؤولين فيها، للتشاور في الطريقة الأفضل لمعالجة قضية النازحين، إلى جانب البحث في أمور أخرى تهم الدولتين اللتين تنسقان أمنيا وفي امور مختلفة من دون الحاجة إلى اعتراف أخصام وأعداء دمشق بذلك وموافقتهم عليه.

وإذا كانت زيارة عون إلى دمشق غير حاصلة حاليا، فإن رفول باشر تحضير الأرضية لأي قرار قد يتخذه عون في هذا الاتجاه وهو قرار قد يأتي أحاديا من عون إذا كان مقتنعا بأنه من الضروري في هذه المرحلة أن يزور دمشق ويلتقي الرئيس بشار الاسد لمعالجة ملف النزوح وغيرها من الأمور، من غير أن يعرض الامر مسبقا على مجلس الوزراء لنيل موافقته، لأن هذا القرار يتعلق به وحده، خصوصا أن العلاقات الرسمية قائمة وليست مقطوعة بين الدولتين ومعها الزيارات، أما إذا كان ثمة ضرورة لعرض نتائج الزيارة على الحكومةلاتخاذ قرارات معينة، عندها يعرضها عون على مجلس الوزراء الذي يمكنه ان يتوافق عليها، أو يذهب إلى التصويت.
يأتي هذا الأمر في ظل سلوك هجومي تصاعدي لجأ إليه الرئيس عون، ويحلو للبعض اعتبار أنه عاد إلى ثيابه العسكرية في تعاطيه السياسي مع الأزمة الداخلية التي باتت تهدد عهده وصورته، فحزم أمره وأطلق الرصاص التحذيري في مواقفه خلال جلسة+/ مجلس الوزراء الأخيرة التي انعقدت برئاسته في قصر بعبدا.

حدد عون في ممارسته ما يشبه الخطوط التماس أو الحمراء التي لا يجب تخطيها في سبيل الدفاع عن العهد وتجنب الفشل .ومن الجدير القول أن العهد لاحظ خلال الفترة الأخيرة ظهور مؤشرات لم يكن عون يعتقد أنه سيشهدها خلال فترة رئاسته للجمهورية، ومنها تلك التي ظهرت على عهد الرئيس السابق العماد اميل لحود لدعوته إلى الرحيل والدعوات إلى استقالته وغيرها من الأمور، وإن كانت فشلت في النهاية .وعلى الرغم من أن هذه العبارات والانتقادات لعون لم ترتق إلى مستوى الحملات، ولا إلى السقف الذي بلغته في عهد لحود، إلا أنه يبدو أن الرئيس الحالي اعتبرها كافية للتدليل على أنها مؤشر لرغبة في التمادي بها وإيصالها إلى عتبات لا يجب الوصول إليها.

أراد عون الانتقال إلى المواجهة، فهو شعر أن الأزمات التي حصلت على الصعيدين الاقتصادي والمالي إنّما استهدفته بالدرجة الأولى، ناهيك عن التصويب عليه في تنقلاته الخارجية وعلاقاته مع الأطراف الآخرين، فقرر البدء بحملته الخاصة في منتصف عهده .وهو لجأ إلى القانون في معركته، التهديد بالقضاء وبالقوانين، كما أعلن وجوب محاسبة كل وزير أخطأ، علما أن دون الأمر عقبات كبرى أهمها تلك الطائفية.

هي معركة لاسترداد زمام الأمور ومحاولة تحقيق إنجازات قدر الامكان في السنوات الثلاث المقبلةله في حكمه، فرصيده بات متآكلا يوما بعد الآخر، والحملات أصبحت كبيرة والطبقة السياسية المواجهة قوية خاصة على الصعيد الاعلامي، والإصلاح المنشود يخشى أن يتحطم على صخرة الفساد الذي قدم العماد عون إلى الرئاسة لمواجهته.

خلاصة لواقع الأزمة

في ظل الأزمة المتفاقمة، وبينما تتساقط الوعود بأن الأزمة تحت السيطرة، وفي ظل مطالبات دولية ملحة للبنانيين بالتصدي لتنفيذ وعودهم وإلا فإن أموال مؤتمر سيدر لن تأتي، لم يرشح لغاية

الساعة ما يوحي بأن الإصلاحات الحكومية لمواجهة الوضع الإقتصادي المتهاوي قابلة للظهور، علما أن الأوراق الإقتصادية التي تقدم بها عدد من الأحزاب والقوى السياسية والتي تمظهرت في لقاء بعبدا، بالرغم مما تضمنته من إصلاح، فهي عبرت عن تشرذم سياسي أكثر مما عبرت عن محاولة جدية لاقتراح رؤية إقتصادية مشتركة.

ولا بد من التوقف عند خطورة ما ذكر في الإعلام عن تجميد لمقررات سيدر وإن لم يكن مستندا إلى تقارير رسمية، لكنه مقلق ليس بسبب الإستمرار في سياسة إضاعة الوقت فقط، بل لأن منظومة الحوكمة في لبنان فقدت مصداقيتها ليس في لبنان فقط، وهو أمر بات واقعا لدى اللبنانيين الذين فقدوا الأمل بطبقتهم السياسية، بل أمام الأصدقاء والحلفاء في العالم .وربما يكون الموقف الأميركي من سيدر هو بداية مرحلة من الريبة بقدرة القطاع المصرفي على الصمود بعد اعتراف مصرف لبنان بأنه غير مسؤول عن سوق القطع الذي يخضع للعرض والطلب.

قد تكون الزيارات التي يعتزم الرئيس سعد الحريري القيام بها إلى الخارج والتي استهلها بزيارة مثمرة إلى الإمارات العربية المتحدة، هي الترجمة الصريحة بأن الحريري مقتنع بعدم إمكانية إنجاز أي إصلاح حقيقي في الداخل، لذا يستمر في محاولة إقناع المستثمرين الدوليين والإقليميين بقبول الوضع اللبناني الحالي القائم، علما ان البعض ينقل عنه نعيه لأموال سيدر!

وفي ظل هذا الإختناق الإقتصادي وانسداد الأفق السياسي والإنكفاء الدولي عن لبنان، يعتزم مجلس النواب عقد جلسته المقررة في 17 من الشهر الحالي لقراءة رسالة رئيس الجمهورية ميشال عون لتفسير المادة 95 من الدستور معطوفة على الفقرة" ي "من مقدمته التي تنص على أن لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك، وتحديد المرحلة الإنتقالية التي نصت عليها المادة المذكورة من حيث حلولها من عدمه.

الرسالة المذكورة قد تشير إلى بداية اختلاف بين رئاسة الجمهورية والسلطة التشريعية يضاف إلى التقاطعات السلبية والخلاف على الصلاحيات مع رئاسة الحكومة، وقد تكون بداية لإنقسامات وإصطفافات جديدة سيغلب عليها الطابع الطائفي لأنها تتعرض بشكل جدي لأركان وثيقة الوفاق الوطني، عبّر عنها وزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية سليم جريصاتي بأن عدم تفسير المجلس النيابي للمادة 95 من الدستور قد يؤدي الى تمنع رئيس الجمهورية على التوقيع على كل ما يتصل بهذه المادة، وهذا بحد ذاته يشكل تعارضا مع المادة 56 من الدستور التي توجب نشر المراسيم حتى تلك التي لم يوقع عليها الرئيس بعد انقضاء المهل المحددة.

قد يكون الحل بإرجاء هذا الموضوع غير الضروري في هذه المرحلة، لكنه تأجيل للصراعات ليس أكثر، اما في حال المضي فيه، معطوفا على ازمات سياسية كبرى أخرى، فإن القول بأن البلد مقبل على مرحلة مفتوحة على كل أنواع الأزمات لم يعد إفراطا في التشاؤم بل أضحى من مستلزمات الواقعية السياسية !وقد تكون المادة 95 التي ستشكل مادة دسمة في سوق القطع السياسي نقطة الإنطلاق لأزمة سياسية تتغذى من الأزمة الإقليمية المنعكسة حتما على التوازنات اللبنانية.

يبدو أن البلد والمنطقة امام مرحلة صعبة، وإن لم تشبها تطورات دراماتيكية، الا ان البلاد لن ترتاح قبل انبلاج الواقع الاقليمي وعودة الاستقرار اليه، في الوقت الذي ستتجه فيه الانظار الى الولايات المتحدة الاميركية حيث بات الرئيس دونالد ترامب في موقع الدفاع ما تمظهر تخليا شبه تام عن حلفائه في الاقليم.

الحريري وباسيل

أرخت الأزمة الأخيرة ظلالها على العلاقة بين رئيس الحكومة سعد الحريري ورئيس التيار الوطني الحر وزير الخارجية جبران باسيل من باب تلميح الأخير إلى أياد حليفة وراء الأزمة

وعدم دعم العهد، في الوقت الذي شن فيه أركان في التيار هجوما على الحريري كان أبرزهم النائب زيارد أسود .وقد كان ضروريا عقد لقاء بين الجانبين لتوضيح الامور، خرج بكلام إيجابي وغسل قلوب.

وقد جاء اللقاء بعد إلغاء تيار المستقبل لقاء مشتركا عبارة عن ندوة لباسيل مع التيار .وشهد اللقاء مكاشفة سياسية ومالية وإصلاحية، وكان البحث مباشرا بصراحة وشفافية من الناحية السياسية ومن ناحية المشاريع التي أرجئ البت بها من جبل لبنان الشمالي إلى غيرها، وما شهدته الفترة الاخيرة من استفحال للأزمة من باب استيراد النفط وشح الدولار والبلبلة التي شهدها السوق اللبناني، ليكون السؤال الملحّ هنا عن خريطة الطريق لكل ما تقدم.

كان من الأهمية بمكان التأكيد بين الفينة والأخرى على الاتزام بالتسوية، وأن الخلاف في الرأي لا يفسد في الودّ قضية .الطرفان يدركان أن لا مفرّ لهما من هذه التسوية التي تحفظ طموحاتهما السياسية واستمراريتهما ومستقبلهما في البلد .إنها امتداد للخيار الذي اتخذ الحريري بالحلف مع العماد عون حين كان على سدة التيار الحر.

بهذا المعنى، يصبح الانشغال بأمور أخرى غير مؤثر على استراتيجية العلاقة، ومن هذا الباب كانت مكاشفة بين الجانبين حول ملفات ستفرض نفسها في هذه المرحلة وأثيرت خلال اللقاء مسألة جوهرية يتخوف أن تتحول إلى نقطة اختلاف في ضوء مناقشة الموازنة وهي رفض البعض ربط الموازنة بالاصلاحات، وهو ما التقى التيار الوطني والقوات اللبنانية على رفضه وما اعتبره باسيل خلال جلسته مع الحريري خطا أحمر، علما ان الاصلاحات تعني أيضا زيادة الضرائب ما سيرتد سلبا على الطبقات الفقيرة والمتوسط.

والحال أن المسألة لا تعد ترفا بالنسبة إلى التيار الحر، وباسيل يحضر نفسه في سباق مع الوقت للخلافة ويعتزم حماية البلد من أية خضّات ما يعبّد الطريق أمامه عبر وضع خريطة طريق للرئاسة، وهو شرع في لقاءات بعضها معلن والبعض الآخر غير معلن، لمقاربة كيفية التعاطي مع المرحلة في ظل هجمة يشعر بها التيار على العهد واستهداف باسيل شخصياً.

ولعل عنوان المرحلة بالنسبة إلى المستقبل والتيار الحر هو تزخيم العمل الحكومي بهدف إنجاز موازنة العام 2020 على الأسس الإصلاحية المطلوبة ووضع خطة الكهرباء موضع التنفيذ.

طبعا، يتطلب خروج البلد من أزماته استقرارا سياسيا وتوافقا بين المكونات الكبرى في لبنان على أهمية أن ما يحدث يصيب الجميع، ويعتبر معظم الأطراف في البلاد أن من الأهمية بمكان أن تتم حماية البلاد من تداعيات أيّة خضات إقليمية في هذا الظرف الدقيق.